

ملخص الدراسة:

تقع الدراسة تحت عنوان "مصر وحماس ... ضرورة العلاقة ومسارها"، وقد هدفت إلى التعرف إلى الأسباب والخلفيات التي قادت علاقة نظام مبارك وحركة حماس إلى الأزمة، وكذلك إلى الوقوف على أبرز التداعيات الناجمة عن هذه الأزمة، وكذلك إلى تحديد أهم الاعتبارات التي حكمت كل طرف لإبقاء العلاقة بينهما ولو في حدودها الدنيا، فضلا عن الوصول إلى أبرز المعطيات والحقائق التي يجب أن تستند إليها حماس والنظام المصري الجديد؛ من أجل ضمان نجاح العلاقة بينهما مستقبلا؛ وبما يحقق مصالح الطرفين. فيما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي؛ نظرا لملائتهما طبيعة البحث.

وقد أظهرت الدراسة أن الاختلاف بين إستراتيجية نظام مبارك وإستراتيجية حماس فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، وفيما يتعلق بالقضايا والمشكلات العربية والدولية عموما، بالإضافة إلى توجهاته من جماعة الإخوان المسلمين شكّلت فتيل الأزمة بينه وبين حركة حماس قبل أن تشتعل بفعل الإجراءات التي قام بها، من مثل إغلاق معبر رفح وتدمير الأنفاق وبناء الجدار الفولاذي على طول الحدود مع القطاع.

وفي حين أدت هذه الأزمة بين الطرفين - بحسب الدراسة- إلى تراجع دور نظام مبارك الإقليمي بشكل كبير، وفقدان هيئته ومكانته، فقد أدت هذه الأزمة أيضا إلى زيادة عزلة حماس السياسية، وتراجع قدرتها على توفير المستلزمات الضرورية للقطاع، إضافة إلى

تجميد صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل"، وتعثر المصالحة مع حركة فتح، ناهيك عن اعتقال وتعذيب النظام المصري للعشرات من أعضاء حماس وكوادرها، الذين عبروا الحدود المصرية؛ الأمر الذي أوقع قيادة حماس في حرج شديد.

وعلى الرغم من ذلك كله إلا أنّ علاقة الطرفين -بحسب الدراسة- لم تصل إلى حد القطعية، ولم تتحوّل إلى صراع أو نزاع، بل إنّ الطرفين كانا حريصين على إبقاء خيط رفيع بينهما؛ لاعتبارات عديدة، أهمّها: إدراك حماس أنّ مصر تمثّل مدخلا لتعزيز شرعيّتها ومفتاحا لفك عزلتها السياسية، وأنّها تعتبر الشريان الوحيد لقطاع غزة بعد تشديد الحصار عليه، وأنّهاهي الأقدر على ضبط إيقاع علاقاتها بحركة فتح، وعلى إنجاز صفقة تبادل الأسرى بينها وبين "إسرائيل". في مقابل إدراك نظام مبارك أنّ حماس أصبحت جزءا هاما من النظام السياسي الفلسطيني ورقما صعبا في معادلة الصراع مع "إسرائيل"، فضلا عن تحوّلاته من التهديدات "الإسرائيلية" المتكررة بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة على الجانب المصري.

وفي الوقت الذي أظهرت فيه الدراسة حدوث تحسّن في العلاقة بين حماس والنظام المصري الجديد بعد سقوط نظام مبارك، دون الجزم بأنّ تحوّل جذريا قد حدث في علاقة الطرفين، فقد سلّطت الدراسة الضوء على العديد من المعطيات والحقائق، التي يجب على القيادة المصرية الجديدة أن تأخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت التعامل مع حماس كرصيد إستراتيجي، ومن هذه المعطيات: أنّ صراع حماس مع الاحتلال "الإسرائيلي" محصور في الساحة الفلسطينية، وأنّ حماس كانت ولا تزال حريصة على عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية، بما فيها مصر. كما أنّ حماس سعت ولا تزال إلى صناعة قرارها بشكل مستقل، بعيدا عن أي تأثيرات. وإنّ عدم وقوف نظام مبارك على مسافة واحدة من فتح وحماس قد حال دون ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني. وإنّ إصرار النظام السابق على عدم فتح معبر رفح بشكل كامل لا يوجد له أي مسوّغ قانوني أو أخلاقي. زد على ذلك أنّ وجود فصائل قوية في قطاع غزة كحركة حماس لا يشكّل عنصر حماية للفلسطينيين وحسب؛ بل ورأس حربة في الدفاع عن مصر وأمنها القومي.

وفي المقابل، ومن أجل إقامة علاقة متوازنة مع القيادة المصرية الجديدة، فقد أشارت الدراسة أنّه ينبغي على حماس أن تعمل على:تبديد مخاوف القيادة المصرية الجديدة بكونها لا تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية، وأنّها مع مبدأ الشراكة السياسية، وأنّها حريصة على مبدأ التداول السلمي للسلطة، كما أنّها مع ترشيد عملها المقاوم، بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، وبما لا يشكّل أي حرج لمصر أو أيّ من الدول العربية. وأخيرا وليس آخرا التأكيد على سياسة الحركة الثابتة والمتمثلة في كون أمن مصر القومي من أمنها.